تعميم مبدأ عدم إهمال أحد في التخطيط الاستراتيجي:

الإدماج الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

ورشة عمل تدريبية

8 تموز/ يوليو 2021

تقرير الورشة

اولاً – مقدمة

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن للإهمال والتهميش وهم "متخلفون عن الركب" وخاصة في مسار الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في حالات الطوارئ كما في ظل جائحة كوفيد-19 الحالية. وتشهد العديد من الدول العربية اتجاه نحو إدماج المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في عمليات صنع السياسات عبر المجالات القطاعية، بحيث تُراعى احتياجات هذه الفئات عند النظر في قضايا السكن أو النقل أو التعليم أو الصحة، بما يتماشى مع الأطر الدولية في هذا المجال.

في هذا السياق، وبهدف دعم قدرات حكومة السودان على إدماج قضايا الفئات الأكثر ضعفاً لا سيما كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسات، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووزارة التنمية الاجتماعية ورشة عمل لبناء قدرات صناع القرار في هذا المجال يوم 8 تموز/ يوليو 2021 في فندق كورنثيا الخرطوم.

هدفت هذه الورشة إلى تمكين المشاركين من تقييم السياسات القائمة والتعرف على آليات تضمين قضايا الإعاقة و كبار السن في الاستراتيجيات و السياسات الوطنية المعنية. و تم ذلك من خلال التعمق في مفهوم النهج القائم على حقوق الانسان، والمتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة، وكيفية مقاربة التحديات المرتبطة بذلك في البلدان العربية الأخرى، إضافة إلى صنع السياسات القائمة على الأدلة. وركزت الورشة من خلال التمارين على عملية صنع السياسات وتعميم مبدأ "عدم إهمال أحد" في السياسات الوطنية، وكذلك سبل إدماج قضايا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الاستراتيجي.

استهدفت الورشة موظفي وزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المعنية، وحكومات الولايات الاتحادية، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس القومي للسكان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والاتحادات الوطنية للأشخاص ذوي الاعاقة.

ثانياً – الجلسة الافتتاحية

افتتحت د. سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، ورشة بناء القدرات ورحبت بالحضور من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وقدمت ملخص عن الوضع الحالي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي حيث أن شريحة كبيرة منهم تعاني اليوم من الفقر والمرض والإهمال وتستبعد من الجهود التنموية، وأوضحت أن هذه التحديات تنعكس ليس فقط على هؤلاء الأشخاص، بل على أفراد أسرهم في غالب الأحيان حيث يتحملون المسؤولية الكاملة لرعايتهم. وأضافت أن التخطيط السليم يكون من خلال وضع وتنفيذ سياسات عامة متناسقة ومترابطة تضع أهدافاً للارتقاء بحياة جميع السكان وتضمن حقوقهم تماشياً مع الالتزامات الدولية. وبالتالي تأتي الحاجة إلى أطر سياساتية تتناول مختلف المجالات وتركز على التقاطع والترابط بينها لترسيخ وتفعيل حقوق هذه الفئات.

من جانبه، شكر سعادة السيد محمد حسين عبدالقادر وكيل وزارة التنمية الاجتماعية الحضور وأعرب عن سعادته بافتتاح ورشة العمل التدريبية حول الإدماج الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط والسياسات التي تنظمها الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية بالتعاون مع الإسكوا، وأكد أن رعاية وحماية الشرائح الضعيفة بالمجتمع وضمنها الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من مهام واختصاصات الوزارة، تأكيداً لما جاء في اهداف التنمية المستدامة 2030 وأولويات الفترة الانتقالية للدولة. واستعرض سعادته التحديات الأساسية التي يواجهها كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة التي تجعلهم عرضة للفقر والمرض والعزلة حيث ان نسب كبيرة منهم هم خارج تغطية الحماية الاجتماعية، ويعانون من تدني نسب التعليم، وفقدان الدخل وارتفاع الإنفاق على الخدمات الصحية. وهم، الأقل اطلاعاً على المعلومات والأقل حصولاً على الخدمات. وأشار إلى أن الوزارة بصدد إعداد استراتيجية الحماية الاجتماعية وغيرها من الاستراتيجيات التي تستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع. في ختام كلمته، شكر الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية على تنظيم الورشة التدريبية، وشكر مرة اخرى منظمة الإسكوا على تقديم الدعم الفني وتوفير الخبراء والفنيين، كما تمنّى التوفيق للجميع في مداولات الورشة.

ثالثاً – الجلسة التمهيدية: النهج القائم على حقوق الإنسان

قدمت د. سارة سلمان لمحة عن الأطر العالمية الموجودة لكبار السن، وأبرزها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأوضحت المقاربة الجديدة التي أتت بها هذه الأطر، والتي ابتعدت عن المقاربة الرعائية لكبار السن وركزت على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهم وتفعيل حقوقهم.

ولفتت إلى أن هذه الأطر ليست ملزمة قانوناً لكن معظم البلدان التزمت بها طوعياً. ومن ثم تناولت د. سلمان المداخل المختلفة لقضايا كبار السن التي تضمنتها هذه الأطر. وركزت على خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، التي يتم مراجعتها دورياً كل خمس سنوات. وأضافت أن الإسكوا تقود حالياً المراجعة الرابعة لتنفيذ الخطة في المنطقة العربية وتعمل مع الدول العربية على تحضير تقارير المراجعة الوطنية.

وشرح الدكتور علاء سبيع، المستشار الإقليمي المعني بالإعاقة في الإسكوا، ان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي حقوق إنسان وليست حقوقاً خاصة اذ يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الآخرون من حيث عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وإمكانية الوصول، والإدماج، والمشاركة الكاملة في المجتمع. ومع ذلك، فإن الحواجز المادية والسلوكية والمؤسسية ما زالت تؤدي إلى تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة، وأدت

جائحة كوفيد-19 في بعض الأماكن إلى زيادة هذا التهميش. وأكد ان النهج القائم على حقوق الإنسان يسعى إلى إيجاد طرق لاحترام التنوع البشري ودعمه من خلال توفير الظروف التي تسمح بمشاركة هادفة من قبل مجموعة واسعة من الأشخاص، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

تطرّق السيد ابراهيم عبدالله، المستشار في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الإسكوا الى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2006 والتزامات الدول الأطراف في ما يتعلق بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج الخدمات والتعليم والحماية الاجتماعية وسائر الحقوق الأخرى. وتحدّث السيد ابراهيم عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعرض الأهداف المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً – الجلسة التدريبية الأولى: كيفية تطوير سياسات دامجة

استهلّ السيد ابراهيم عبد الله هذه الجلسة بعرضٍ حول "إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن السياسات والتخطيط الاستراتيجي". فأشار إلى أن سياسة الإدماج تقوم على عملية خلق وإعداد بيئة مجتمعية خالية من أي عوائق سلوكية أو مؤسساتية أو مادية، قابلة لاستيعاب جميع الأشخاص بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينبغي تمكينهم من المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين. ويرتكز الإدماج على عدة قواعد منها المشاركة الكاملة، وتكافؤ الفرص، وإمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، وعدم التمييز، وبناء القدرات، والتمكين من العيش باستقلالية، وتأمين التكنولوجيا المساعدة، واحترام التنوع الإنساني والكرامة المتأصلة.

وتناول السيد عبد الله أهم هذه القواعد، فأشار إلى انه لا يمكن إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عشوائي من دون التشاور مع أصحاب الشأن. من هنا تعتبر المشاركة الكاملة منهجية ضرورية يجب اعتمادها حتى يكون للأشخاص ذوي الإعاقة الفرصة في اتخاذ القرارات حول السياسات والإجراءات والخطط التي تعنيهم، وهو ما تنص عليه المادة 4.3 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك شدد على أهمية توظيف كافة الموارد لتحقيق تكافؤ الفرص بما يضمن المساواة والمشاركة الكاملة في المجتمع. وأشار السيد عبد الله إلى أهمية إزالة العوائق والحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة في المجتمع عبر ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المادية ووسائل النقل، والمعلومات والاتصالات وكافة الخدمات المتوفرة سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، واتخاذ الترتيبات التيسيرية المعقولة.

وشدد السيد عبد الله في نهاية عرضه على أهمية اعتماد التخطيط الدامج للإعاقة من خلال إشراك المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار كشركاء فعالين او كمستشارين. وختم مؤكداً على أهمية تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات التي تؤثر عليهم انطلاقا من مبدأ "لا شيئ عنا من دوننا"، إضافة إلى تمكينهم وتعزيز حضورهم المعنوي.

تلا هذا العرض مناقشة شدد فيها المشاركون على أهمية ما يلي:

- الحاجة إلى رفع الوعي حول احتياجات وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة بين صانعي القرار والتوعية المجتمعية حول طريقة التعامل معهم
- إيجاد إطار قانوني وطني يسطّر المصفوفة الحقوقية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة

- الحاجة إلى الاسترشاد بالأطر الدولية والأطر الإقليمية القائمة مع التنويه بالاستراتيجية العربية لكبار السن التي طورتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- التوعية بالخدمات والبرامج والتسهيلات بما في ذلك فرص العمل المتوفرة للفئات الضعيفة والتي يكفلها القانون
- توفير تدريب حول سبل دمج حقوق وأولويات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في صنع السياسات
- تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن أي أصحاب المصلحة أنفسهم في صنع السياسات
- تفعيل تنفيذ السياسات وترجمتها إلى برامج ومبادرات فعالة

وأشارت د. سلمان إلى أن المنطقة العربية تشهد تفاوتاً ملحوظاً في مجال الانتقال الديمغرافي، حيث يوجد في المنطقة دول فتية جداً وكذلك دول ستصبح مسنة بعد سنوات قليلة. وفي ظل التفاوت الكبير في نسب الشيخوخة فضلا عن التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية وما يمكن أن تقدمه الدول، يمكن أن لا تكون الأطر الإقليمية مناسبة لجميع الدول ولكن هذا لا يمنع إمكانية الاسترشاد بها.

وقال السيد عبد الله تعليقاً على المداخلات انه يوجد حالياً اتفاقية دولية تناولت كافة الأمور التي تهم الاشخاص ذوي الإعاقة وهي تشكل إطاراً قانونياً دولياً يجب اتباعه وينبغي على القوانين المحلية والوطنية أن تتلاءم تماماً معه. كذلك أكد على أنه من الخطأ الكبير الاستمرار بالمطالبة بسياسات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، إذ انه ينبغي إدماج قضايا الإعاقة في السياسات والقوانين العامة بما يتلاءم مع سياسة الإدماج التي يسعى الأشخاص ذوو الإعاقة إلى تعميمها.

قدمت د. سلمان عرضاً تفاعلياً حول الخطوات العملية لتطوير السياسات، حثّت خلاله المشاركين على التفكير بخطوات تطوير السياسات العامة وكيف يمكن إدماج قضايا كبار السن وذوي الإعاقة في هذه السياسات، مشيرةً إلى أن آلية صنع السياسات تمر بثلاث مراحل هي الإعداد والاعتماد والتنفيذ.

وقد تناول المشاركون خلال المناقشة النقاط التالية:

- ضرورة توفير قاعدة بيانات متطورة حول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن للتمكن من وضع استراتيجيات وبرامج دامجة لقضايا الفئات الضعيفة. حيث تواجه عملية تطوير السياسات عقبة عدم أو نقص توافر البيانات والإحصاءات، لذلك لا بد من الدفع باتجاه جمع وتطوير وتوفير بيانات دقيقة ومفصلة حول كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تترجم الواقع الديمغرافي والحالة الصحية وأماكن السكن وتقدم أدلة حول مستوى خط الفقر والمشاركة في سوق العمل والاستمرار في العمل بعد التقاعد وغيرها من المؤشرات. ويمكن جمع المعلومات من خلال استبيانات ومجموعات نقاش ومجموعات تشاورية.

- تعزيز وتفعيل مشاركة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مراحل صياغة وتنفيذ السياسات هي خطة أساسية لضمان إدماج قضايا هذه الفئات في سياسات شاملة تستجيب لاحتياجاتهم. وينبغي ان تبدأ هذه المشاركة على مستوى القاعدة من مختلف الولايات ومن مناطق الحضر والريف لتكون ممثلة لكافة مكونات المجتمع ولا تكون عملية صنع السياسات عملية مركزية. وتفعيل المشاركة يتطلب تعزيز مسارات التواصل والتشاور من خلال ورش عمل تقليدية حيث يمكن أن يضطلع المسؤولون المحليون بدور أساسي في قيادة النقاش أو يمكن اللجوء إلى وسائل تشاور ذات كلفة أقل مثل وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا.

- رفع الوعي على مستوى القاعدة ولدى المسؤولين لاحتياجات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لتأتي السياسات مستجيبة لأولويات هذه الفئات ودامجة لقضاياهم.

- تحليل الحالة الراهنة للتعرف على الاحتياجات والأولويات وتحديد التحديات من خلال العمليات التشاورية.

- التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في مرحلة صياغة السياسات عبر تشكيل لجان لتطوير السياسات تضمن تمثيل أصوات الجميع وتعكس اهتماماتهم وأولوياتهم. من المهم أيضا تعزيز آليات التنسيق بين كافة الشركاء فيما يتعلق بتنفيذ السياسات والبرامج وتوفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لتفادي الازدواجية والتعارض بين الخدمات المقدمة.

- وضع خطة تنفيذية تتضمن المؤشرات والبرامج المقترحة والكلفة التقديرية والخطة المالية. فيتم رفع الاستراتيجية أو السياسة لإقرارها مع الخطة المالية بما يشكل التزاماً من الدولة بتنفيذ السياسة. وهنا يتم تحقيق التوازن بين الطموح والحقوق وما تسعى السياسة إلى تحقيقه وبين المقدرات الحقيقية وإمكانيات الدولة. ويشكل التمويل أحد أهم التحديات التي تحول دون تنفيذ سياسات دامجة لاحتياجات وأولويات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، تلعب الجهات الدولية المانحة دوراً مهماً في تمويل تنفيذ السياسات، فضلاً عن دور القطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء في التنفيذ، بما يسهم في تخفيف العبء المالي عن الدولة.

- التأكد من ـن الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة لا تتعارض مع الأطر القانونية القائمة أو مع سياسات تنموية اخرى والإضاءة على الثغرات كي تتم معالجتها.

- وضع آليات المتابعة والتقييم للتأكد من تفعيل الخطة ومن أن البرامج جيدة وتحقق الأهداف المرجوة. ويتم كذلك تحديد المسؤوليات ويجري اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة سوء التنفيذ.

خامساً – الجلسة التدريبية الثانية: إدماج قضايا كبار السن في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع السياسات

قدمت د. سلمان التمرين الأول، وهو يستند إلى رزمة أدوات السياسات التي أعدتها الإسكوا لدعم قدرات الدول في إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في المنطقة العربية. وجرى التطرق في هذا التمرين إلى مفهومين هما:

مفهوم دورة الحياة: وهو يرتكز على مقاربة تأخذ في الاعتبار مختلف المراحل العمرية من الطفولة إلى الشيخوخة وترابط هذه المراحل عند تطوير السياسات، فالتعليم وتطوير المهارات التكنولوجية يستمر مدى الحياة والاستثمار في أسلوب حياة صحي منذ الطفولة تجنى ثماره في مرحلة الشيخوخة.

مفهوم الشيخوخة في المكان: وهو يرتكز على إيجاد الخدمات والوسائل التي تتيح لكبار السن البقاء في منازلهم والعيش بكرامة وحمايتهم من الإهمال.

وانقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل تمحورت حول الصحة والحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، حيث طلب من المشاركين الإجابة عن أسئلة تتعلق بالسياق العام وأخرى خاصة بكل محور.

ولا يهدف هذا التمرين إلى إيجاد الأجوبة بقدر ما يهدف إلى تشجيع النقاش والحث على التفكير الجماعي في القضايا المتعلقة بقضايا كبار السن وتبادل المعرفة بين المشاركين.

في نهاية الجلسة، تولى مقرر عن كل مجموعة عرض الأجوبة ومناقشاتها مع باقي مجموعات العمل. وقد جاءت العروض كما يلي:

مجموعة الصحة:

أفادت المجموعة الأولى التي عملت على محور الصحة أنه لا يوجد تعريف رسمي لكبار السن ولكن يوجد مشروع قانون يحدد فيه عمر 65 سنة لكبار السن وهو مشروع لم يتم إقراره بنسخته النهائية. هناك لجنة قومية لكبار السن وتتمثل فيها مختلف الجهات، كما انه هناك مسودة قانون خاص بكبار السن وهي قيد الدرس وكذلك مسودة استراتيجية. والبرامج الصحية تتضمن إجراءات في مختلف المراحل العمرية مثل برامج الشباب والأطفال دون الخامسة وبرامج اللقاحات التي من شأنها ان تنعكس إيجاباً في مرحلة الشيخوخة ضمن مقاربة دورة الحياة. فيما يتعلق بسياسات الحد من الفقر، هي تلحظ وتستهدف كبار السن، وتركز برامج التأمين الصحي بشكل خاص على كبار السن، كذلك برامج الضمان الاجتماعي. بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، حددت المجموعة مؤشر نسبة كبار السن تحت خط الفقر، ونسبة كبار السن المشمولين بخدمات التأمين الصحي ونسبة كبار السن القادرين على الإنتاج والذين يتم الاستفادة من خبراتهم. أما المؤشرات الاجتماعية، فمن المهم الاطلاع على نسبة المشردين ونسبة المشمولين بالضمان الاجتماعي، ونسبة الذين يعيشون لوحدهم. وأشارت المجموعة إلى إشكالية في تغطية الخدمات الصحية التي تقارب 65%. وأكدت على ضرورة وجود قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة حيث أن آخر مسح سكاني تم في 2008.

مجموعة الحماية الاجتماعية: أكدت المجموعة الثانية التي عملت على محور الحماية الاجتماعية على أهمية استخدام المصطلح الصحيح في الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن اللجنة الوطنية لكبار السن غير فاعلة وهناك مسودة قيد التحضير. بالنسبة لسياسات الفقر، هي لا تغطي كافة كبار السن لذلك ينبغي تعديلها لتوسيع تغطيتها. وقد اتفقت المجموعة مع المجموعة السابقة حول ضرورة توفير البيانات المحدثة. كما أكدت المجموعة على أهمية الحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وإلى ضرورة العمل على تطوير نظام المعاشات، وأن تراعي الكفالة الاجتماعية كبار السن. كذلك ينبغي تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال تأمين بيئة صديقة ودامجة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

مجموعة الإدماج الاجتماعي:

أشارت المجموعة الثالثة التي عملت على محور الإدماج الاجتماعي إلى أنه لا يوجد تعريف لكبار السن ولكن التصنيف يعتمد على العمر المعتمد في قانون التقاعد. وتتضمن الخطط التنموية والقطاعية إجراءات متعلقة بدور الإيواء. في ما يتعلق ببرامج الحد من الفقر، يستفيد كبار السن من البرامج المخصصة للأسر. وحددت المؤشرات المتعلقة بالفقر لمعرفة الواقع الاقتصادي لكبار السن ضمن الأسر. وفي غياب مسح سكاني محدث، يشكل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية مصادر للمعلومات. ويستفيد كبار السن من برامج تعليمية ضمن سياسة التعليم وإدارة تعليم الكبار. ويضطلع كبار السن بدور مهم في الانتخابات، غير انه لا يوجد أندية متخصصة بكبار السن. أما التشجيع على التطوع فهو موجود ولكن ليس بصورة واسعة. كما أشارت المجموعة إلى أن المجتمع السوداني يحترم ويجل كبار السن وبالتالي ليس هناك حالات تعنيف لكبار السن، كما أنه لا

يوجد آلية للتبليغ أو قوانين تجّرم العنف تجاه كبار السن. وأشارت المجموعة إلى وجود لوائح تنظم وتراقب العمل في دور الرعاية لكبار السن.

وقد أشار المشاركون في كافة المجموعات إلى أنه يمكن لكبار السن تشكيل لجان خاصة بهم وهم منضوون في اتحاد المعاشيين للخدمة المدنية وجمعيات التعاضد والتعاونيات واللجان الشعبية في المستوى القاعدي واللجان الجهوية، ولكنها ليست خاصة بكبار السن.

سادساً – الجلسة التدريبية الثالثة: إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع السياسات

استند هذا التمرين إلى رزمة أدوات السياسات التي أعدتهم الإسكوا لدعم قدرات الدول في إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسات في المنطقة العربية. الهدف من هذا التمرين هو التفكير الجماعي ليس فقط بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار، وإنما إدماج قضايا الإعاقة وخدماتها وبرامجها في كافة السياسات والاستراتيجيات الوطنية. في هذه الورشة، ولضيق الوقت، تم استعراض رزمة الأسئلة والإجابة عن كل سؤال على حدة من قبل المشاركين.

السؤال الأول عالج العوائق التي قد تحول دون وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية للشعب السوداني، فأجمع الحضور على العوائق الرئيسية التالية: نقص البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ نقص التمويل من جانب المنظمات الدولية والميزانيات المخصصة من قبل الحكومة؛ عدم وجود التشريعات لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة حيث ان القانون ينص على توظيف 2% من هذه الفئة في القطاع العام بينما لا يوجد قانون لتوظيف هذه الفئة في القطاع الخاص؛ غياب التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والغير حكومية لوضع آلية تنفيذ للخطة؛ المدة الزمنية الطويلة لوضع الخطة، نقص الوعي المجتمعي وعدم الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

الجزء الثاني من الجلسة عالج الخطوات التي ينبغي القيام بها لتحقيق الأهداف المطلوبة ومعالجة العوائق، فكان التشديد على المعالجة المالية عبر استغلال الموارد المالية الموجودة بشكل صحيح وإنشاء الشراكات مع المجتمعات والمنظمات الدولية؛ وضع آلية تنفيذ للخطة؛ إنشاء قاعدة بيانات دقيقة تعطي معلومات عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ نشر الوعي بين ذوي أصحاب الإعاقة أنفسهم، وبين كافة شرائح المجتمع عامةً والعمل لإنهاء الصورة النمطية السلبية الموجودة؛ السعي دائماً الى إدماج قضايا الأشخاص ذوي الاعاقة وليس تخصيصهم بتشريعات لأن ذلك يزيد من عزلتهم؛ توحيد الصوت عند الأشخاص ذوي الإعاقة عبر حوارات وورشات عمل فيما بينهم لتحديد أولوياتهم وحاجياتهم؛ التنسيق بين جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات التي تعنى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة و تفعيل دور المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لادارة الحوارات مع كافة الشركاء.

في نهاية هذه الجلسة شدد د. سبيع على أهمية إعداد خطة والعمل مع الوزارات المعنية من أجل تحضير السياسات والبيانات وتنفيذ الخطة كي لا تبقى نظرية فقط.

من جانبه، شكر السيد عبد الله الجميع على مداخلاتهم القيمة والدقيقة، وذكّر الحضور بأن إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع السياسات يقام بالتوازي مع رفع التوعية المجتمعية للوصول الى مجتمع دامج لكل الأشخاص.

استفسرت د. سلمان عن كيفية تحسين ورشة العمل في المستقبل بما يحاكي تطلعات الحاضرين، فأتت الملاحظات كالتالي:

- عرض للتجارب الناجحة من دول الإقليم وكيفية الاستفادة منها
- توزيع كتيبات
- فصل الورش التدريبية حسب قضايا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الى يومين لكي يتسنى تغطية المواضيع بشكل مفصل
- مشاركة متخصصين محليين أكاديميين ومن مراكز دراسات
- وجود تمثيل سياسي أكبر من متخذي القرار
- توفير الترجمة عبر لغة الإشارة
- تمثيل أفضل للولايات

أكدت د. سلمان ان الإسكوا ستقوم بعمل تحضيري مع وزارة التنمية الاجتماعية بالأشهر المقبلة لتطوير استراتيجية تعنى بالحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة واستراتيجية أخرى تعنى بكبار السن، وبالتالي سيكون هناك ورش متخصصة في المستقبل بمشاركة خبراء محليين وتمثيل من مختلف الولايات.

وألقت السيدة مكارم بخيت التوصيات التالية المنبثقة عن الورشة:

1. الحاجة إلى توضيح تعريف مصطلح كبار السن
2. العمل على سن وتعديل التشريعات الوطنية لضمان دمج كبار السن والاشخاص ذوي الإعاقة بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية، وتفعيل القوانين واللوائح والنظم وملائمتها التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية
3. توسيع آليات مشاركة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسات المتعلقة بهم في مختلف المراحل.
4. ربط البرامج الاقتصادية والاجتماعية باحتياجات السكان من خدمات في الريف والحضر ووضع آليات لمراقبة التنفيذ
5. تخصيص موارد مالية من الموازنة العامة لتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الصلة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
6. اعتماد استراتيجية كبار السن والتعاون مع الإسكوا لتقديم الدعم الفني في هذا المجال
7. سن قانون تأمين اجتماعي لكبار السن لفئة الأعمال الحرة
8. التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة لتضمين الفئات المستهدفة في البرامج والخطط
9. توسيع البنية التحتية الصحية خاصة في المناطق الريفية وإتاحتها لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاهتمام ببرامج الصحة الأولية والصحة الإنجابية؛ وتشجيع التغذية السليمة المتكاملة للأطفال والحوامل والمرضعات؛ وتعزيز الصحة الوقائية والعمل على منع السلوكيات المرضية كالتدخين والإدمان؛ والاهتمام بجوانب الصحة النفسية؛ والتركيز على مراكز الأمراض المستوطنة والوبائيات، وتوسيع التخصص الطبي لأمراض الشيخوخة في الجامعات وعمل الكشف المبكر للأمراض المزمنة
10. الاهتمام بالدراسات الاجتماعية والمؤشرات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية المختلفة؛
11. ضرورة وجود مركز معلومات لتوفير الإحصاءات والبيانات، والانتباه الى مؤشرات هجرات السكان وتأثير الحروب وما ينتج عنها من نزوح واختلال في الكثافة السكانية

12. العمل على إذكاء الوعي بقضايا بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والقيام بحملات توعية مجتمعية بهدف تغيير الصورة النمطية السلبية وتفعيل دور الإعلام في هذا المجال.
13. تقديم الخدمات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وإتاحة المباني والأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة
14. تضمين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان
15. انشاء نيابات خاصة بالفئات الهشة
16. توفير أندية نهارية في مختلف الأحياء والمناطق
17. إنشاء دور خاصة بكبار السن لتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية
18. ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجلس التشريعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تولي الوظائف العليا في الدولة
19. تضمين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات الحد من الكوارث والاستجابة لها.
20. إبعاد ملف الأشخاص ذوي الإعاقة عن الصراعات السياسية وإيجاد مسمى مستشار مجلس الوزراء لشؤون ذوي الإعاقة أسوة ببقية المستشارين بمجلس الوزراء على أن يكون من خبراء ذوي الإعاقة
21. الانتباه الى الدور الأسري الفعال تجاه رعاية كبار السن وتعزيز الدعم المتبادل بين الأجيال
22. تكثيف الدورات التدريبية لرفع قدرات الجهات المعنية لإدماج قضايا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مراحل عملية صنع السياسات

في الختام، شكرت د. سلمان الحضور من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المشاركين على تفاعلهم وحماسهم اتجاه قضايا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، كما شكرت السيدة مكارم بخيت على جهودها لإنجاح هذه الورشة. وتم توزيع شهادات حضور للمشاركين.

ملحق – لائحة المشاركين

الاسم	الجهة	رقم الهاتف	البريد الالكتروني
محمد حسين عبدالقادر	وكيل وزارة التنمية الاجتماعية		
نبيل شمس الدين	اتحاد الإعاقة الحركية	0902848563	napeelgdco.@yahoo.com
د. يوسف اسماعيل	الاتحاد العالمي للإعاقة	0912355415	noudyone@hotmail.com
طارق محمدين محمد احمد	مجلس الاعاقة الخرطوم	0912250350	tarig.moh50@gmail.com
ياسر محمد موسى	الاعاقة الذهنية	09112797359	Yassir-5555@hotmail.com
عبد الرحمن خليفه احمد	اتحاد الصم	0111220204	snudgesec@hotmail.com
السموؤل عتمورى	وزارة التنمية الاجتماعية	0123580563	لا يوجد
الفاتح دوكة عبد السيد	اتحاد الإعاقة القومي	0910666332	لا يوجد
احمد اسماعيل ساكن	الإعاقة البصرية	0912883464	لا يوجد
منال محمد محجوب مالك	منظمة المنبر القانوني	0912258708	لا يوجد

فريال رحمة ناصر	الرعاية الاجتماعية	09180181086	لا يوجد
د. محموده محمد خليل	وزارة الصحة	0918037780	Hamdo016@yaha.com
د. الصديق الطيب	الصندوق القومي للتامين الصحي	0912258093	Seddig75@yahoo.Com
احلام محمد ابراهيم	وزارة التنمية الاجتماعية	0117808208	Eglal72@gmail.com
منال شيخ الدين	الامان وخفض الفقر	0915523554	@hotmail.com 534manal
د. آمال عبد العزيز	الرعاية الاجتماعية الوزارة	0912820106	a-azizsayed@yahoo.com
ريهام ابراهيم	مفوضية الامان	0925110583	Rihamabusara3@hotmail.com
د. محاسن زين العابدين	الاسكوا	0097455906	Malabedeenz@gmail.com
نجاة محمد بخيت	الوزارة	0914436646	Nagatba471@gmail.com
رشا مصطفى البلولة	التنمية الاجتماعية	0117150223	rshabloola@gmail.com
صفاء الامين	التنمية الاجتماعية	0914788100	لا يوجد
يحي احمد فضل	وزارة التنمية الخرطوم	0915180784	لا يوجد

كوثر عبد الله الفكي	وزارة التنمية الخرطوم	0117759785	لا يوجد
انتصار عبد الله محمد على	وزارة العمل والاصلاح الاداري	0112486044	لا يوجد
هنديه مجذوب	وزارة العمل والاصلاح الاداري	0123717213	Hindiamagzoob@gmail.com
رشا عبد الحفيظ سليمان	وزارة التنمية الخرطوم	0912685965	rashaabddelhafeez@gmail.com
هاديه عبد الله جبارة	الرعاية الاجتماعية	0122518494	Hadia2020@gmail.com
صالحة التجانى البشير	الرعاية الاجتماعية	0113244264	Salhaeltigani@gmail.com
آيات على عبد الله	الرعاية الاجتماعية	0905856759	لا يوجد
عبد الرحيم جبر الدار	وزارة التنمية الرعاية الاجتماعية	0915334282	Jbraddaro@gmail.com
حسام عبد الله	ديوان الزكاة	0113248833	لا يوجد
آلاء عبد الرحمن بشير	الحكم الاتحادي	0918961025	allaabdelrahmanportsudan@gmail.com
آسيا حسن محمد	الحكم الاتحادي	0912935775	لا يوجد
رشيدة عيسى خليل	المجلس القومي للأشخاص ذوى الإعاقة	0915333874	@gmail.com53rekhalil1

أميرة على	الاعلام وزارة التنمية	0914939552	لا يوجد
لمياء عبد الحميد	مركز المعلومات	0912238620	Limya2@hotmail.com
منيرة الامين الطيب	الرعاية الاجتماعية	0121921115	Munera12192@gmail.com
ميرفت عبدالحميد قبانى	الرعاية الاجتماعية	0912244604	لا يوجد
مكارم محمد الخليفة	الرعاية الاجتماعية	0123715766	Mak2014kha@gmail.com
مشاعر محمد حمد	الرعاية الاجتماعية	0901589015	لا يوجد
ساهره عوض دكام	الهلال الاحمر	0912821330	Sahaladakkam@yahoo.com
حنان عوض فضل المولى	منظمة المنبر القانونى	0912288794	HananAwed.f.amulla@97.com
عائشة محمد الهادى	وزارة المالية	0912191861	Asharelhadi1990@hotmail.com
سعاد احمد محمد محمود	محامى /منظمة المنبر القانونى	0122629300	لا يوجد
د. سارة سلمان	مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا		salmans@un.org

د. علاء صبيع	المستشار الإقليمي المعني بالإعاقة في الإسكوا		alaa.sebeh@un.org
ابراهيم عبدالله	المستشار في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الإسكوا		abraham.abdalah@gmail.com
رنا حريز	باحثة مساعدة في الإسكوا		rana.hariz@un.org